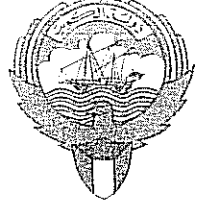


بسم الله الرحمن الرحيم



وزارة الخارجية
الإدارة الإدارية والمالية

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام

الساكنين الدبلوماسي والفنصلي

وتعديلاته

واللائحة المالية

لموظفي وزارة الخارجية

الطبعة الثالثة

٢٠٠٧



جميع حقوق النشر محفوظة
وزارة الخارجية

دولة الكويت

هاتف: 2422041 (965)

فاكس: 2424452 (965)





حضرة صاحب السمو الشيخ

صباح الأحمد الجابر الصباح

أمير البلاد المفدى



سمو الشيخ

نواف الأحمد الجابر الصباح

ولي العهد





سمو الشيخ

ناصر المحمّد الإسماعيل

رئيس مجلس الوزراء،



معالي الشيخ الدكتور

محمد صباح السالم الصباح

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢
بنظام السلوكين الدبلوماسي والقنصلي واللائحة المالية
لموظفي وزارة الخارجية والقرارات المتعلقة بها

بتوفيق من الله سبحانه وتعالى، يسعدنا أن نقدم الطبعة الثالثة للقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السلوكين الدبلوماسي والقنصلي واللائحة المالية لموظفي وزارة الخارجية والقرارات المتعلقة بها.

فمتابعة الوزارة بين حين وآخر لقراراتها الخاصة باللائحة المالية بالتنسيق مع بعثاتنا المعتمدة في الخارج أدت لتعديل بعضا من تلك القرارات أو استصدار قرارات أخرى جديدة تتواءم والمتغيرات المحيطة أملا في تمكين تلك البعثات من قيامها بالمسؤوليات المناطة بها على أكمل وجه.

وكان قد صدر بتاريخ ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥ المرسوم رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠٠٥ باللائحة المالية لموظفي وزارة الخارجية، وما استتبعها من صدور قرارات تنفيذية ذات صلة حتمت إصدار طبعة جديدة من القانون لتضمينه تلك اللائحة وقراراتها التنفيذية.

فضلاً عن أن هذه الطبعة أتت استدراكاً لبعض الأخطاء المطبعية التي عاصرت الطبعة السابقة، كما أنها أتت تلبية لزيادة أعداد العاملين في السلوكين الدبلوماسي والقنصلي من داخل وخارج الديوان العام بالوزارة.

لذا يسرنا أن نقدم هذه الطبعة، سائلين العلي القدير أن يهيئ لنا السبيل للاستمرار في حمل هذه الأمانة مناراً يستهدي بها كل باحث لخدمة بلدنا المعطاء في ظل حضرة صاحب السمو أمير البلاد وولي العهد الأمين حفظهما الله ورعاهما.

والله ولي التوفيق

الادارة الإدارية والمالية

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢
بنظام الساكنين الدبلوماسي والقنصلي

قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢
بنظام الساكنين الدبلوماسي والقنصلي

عبدالله السالم الصباح
امير دولة الكويت
وافق المجلس التأسيسي على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه.

الفصل الأول
بعثات التمثيل الدبلوماسي والقنصلي

مادة (١)

تنشأ بعثات التمثيل الدبلوماسي وتلغى بمرسوم بناء على اقتراح وزير
الخارجية وبموافقة مجلس الوزراء وتشمل هذه البعثات:
(أ) السفارات
(ب) المفوضيات
(ج) مكاتب الوفود الدائمة للكويت بالخارج

مادة (٢)

دائرة اختصاص أعضاء بعثة التمثيل الدبلوماسي هي اقليم الدولة أو الدول المعتمدين لديها.

مادة (٣)

تنشأ بعثات التمثيل القنصلي وتلغى بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الخارجية.

وتحدد دائرة اختصاص كل بعثة قنصلية بقرار من وزير الخارجية وتشمل هذه البعثات:

(أ) القنصليات العامة

(ب) القنصليات

(ج) نيابة القنصليات

مادة (٤) *

ترتب وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي على الوجه الآتي:

* عدلت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥ والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة

الرسمية الموافق ١٢/٢/١٩٨٥ وكان النص كالآتي :

ترتب وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي على الوجه الآتي:

(أ) سفير فوق العادة ومفوض.

(ب) مندوب فوق العادة ووزير مفوض أو قنصل عام.

(ج) قائم بالأعمال أو مستشار أو قنصل من الدرجة الأولى.

(د) سكرتير أول أو قنصل من الدرجة الثانية.

(هـ) سكرتير ثان أو نائب قنصل.

(و) سكرتير ثالث أو سكرتير قنصلية أو ملحق.

وقد بينت مرتبات هذه الوظائف وعلاواتها ومدد الترقية في الجدول المرافق لهذا القانون.

- أ- سفير فوق العادة مفوض.
- ب- مندوب فوق العادة ووزير مفوض أو قنصل عام.
- ج- قائم بالأعمال أو مستشار أو قنصل من الدرجة الأولى.
- د- سكرتير أول أو قنصل من الدرجة الثانية.
- هـ- سكرتير ثان أو نائب قنصل.
- و- سكرتير ثالث أو سكرتير قنصلية.
- ز- ملحق دبلوماسي أو ملحق قنصلي.
- وتحدد مراتب هذه الوظائف وعلاواتها ومدد الترقية إليها بمرسوم.

مادة (٥) *

يعتبر وكيل وزارة الخارجية في درجة سفير، وينوب عنه في حالة غيابه من يعينه وزير الخارجية بقرار، على أن لا تقل درجته عن وزير مفوض.

ويتولى وظائف مديري الإدارات موظفون من درجة مستشار فما فوق، ويتولى وظائف وكلاء الإدارات موظفون من درجة سكرتير أول فما فوق، ويجوز أن يتولى موظفون من درجة سكرتير أول أو سكرتير ثان أعمال مدير الإدارة أو وكيلها بالنيابة بالتوالي.

*عدل نص المادة (٥) بمقتضى القانون رقم ٧٢/٢٦ الصادر في ١٨/٤/١٩٧٢ وكان النص قبل التعديل : يعتبر وكيل وزارة الخارجية في درجة سفير ، ويعتبر وكيل وزارة الخارجية المساعد في درجة وزير مفوض . ويتولى وظائف مديري الإدارات موظفون من درجة وزير مفوض ، ويتولى وظائف وكلاء الإدارات موظفون من درجة مستشار ويجوز أن يتولى الموظفون من درجة مستشار أو سكرتير أول أعمال مدير الإدارة أو وكيلها بالنيابة بالتوالي .

مادة (٦)

توزع وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي على البعثات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وعلى إدارات الوزارة بقرار من وزير الخارجية بعد موافقة لجنة شؤون السلكين. ولا يجوز أن يزيد عدد الموظفين الذين يعملون في إحدى بعثات التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي على العدد المقرر لها بالقرار السابق الاشارة إليه سواء أكانوا معينين بصفة دائمة أو مؤقتة أو منتدبين.

مادة (٧)

يصدر وزير الخارجية قراراً بالتعليمات الدبلوماسية يبين فيه واجبات الموظف الدبلوماسي وقراراً بالتعليمات القنصلية يبين فيه واجبات الموظف القنصلي واختصاصاته وكذلك التعليمات المالية والإدارية التي تسيّر البعثات على أساسها في الخارج.

مادة (٨)*

يجوز بمرسوم منح رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي الذي في درجة مندوب فوق العادة ووزير مفوض أو درجة مستشار لقب سفير فوق العادة مفوض وذلك بصفة مؤقتة، وفي هذه الحالة يصرف له بدل التمثيل وكذلك الامتيازات الأخرى المقررة للسفراء.

* عدل نص المادة (٨) بمقتضى القانون رقم ٧٢/٢٦ الصادر في ١٨/٤/١٩٧٢ وكان النص قبل التعديل :
يجوز بمرسوم منح رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي الذي في درجة مندوب فوق العادة ووزير مفوض لقب سفير فوق العادة مفوض ، وذلك بصفة مؤقتة وفي هذه الحالة يصرف له بدل التمثيل المقرر للسفراء.

مادة (٩)

يجوز بمرسوم- في البلاد التي بها بعثة تمثيل دبلوماسي- أن يعهد إلى رئيس البعثة باختصاصات الأعمال القنصلية، وفي هذه الحالة يمنح لقب قنصل عام بالإضافة إلى لقبه الأصلي، ورئيس البعثة بهذه الصفة أن يعهد باختصاصات الأعمال القنصلية كلها أو بعضها إلى أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية التابعين له.

مادة (١٠)

في حالة غياب رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي أو وجود ما يمنعه من مباشرة عمله في دائرة اختصاصه، يحل محله عضو بعثة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي الذي يليه في الوظيفة، وفي هذه الحالة يمنح لقب قائم بأعمال البعثة الدبلوماسية أو القنصلية بالنيابة ويمنح بدل إنابة بنسبة من بدل التمثيل المقرر لرئيس البعثة بشرط ألا تقل مدة النيابة عن أسبوع.

مادة (١١)

يجوز بمرسوم أن يعهد إلى شخص من غير أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالقيام بأعباء وظيفة دبلوماسية بصفة مؤقتة أو بأداء مهمة خاصة، وفي هذه الحالة يمنح لقب سفير فوق العادة مفوض أو لقب مندوب فوق العادة ووزير مفوض، وتحدد المكافأة التي تمنح له بمرسوم.

مادة (١٢)

يقوم رئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي بالإشراف والتفتيش على أعمال القنصليات المنشأة في دائرة اختصاص الدولة المعين بها، وله إصدار التعليمات لجميع موظفي تلك القنصليات في الحدود التي تنص عليها التعليمات.

مادة (١٣)

يجوز بمرسوم إسناد رعاية المصالح الكويتية في بلد أو أكثر إلى الممثل القنصلي لبلد صديق كما يجوز بمرسوم تعيين قناصل أو نواب قناصل فخرين في البلاد التي يكون للكويت فيها مصالح هامة، ويكون للقنصل الفخري الاختصاصات القنصلية المشار إليها في هذا القانون.

مادة (١٤) *

تنشأ في وزارة الخارجية لجنة تسمى (لجنة شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي) وتكون برئاسة وكيل وزارة الخارجية، وعضوية

* عدل نص المادة (١٤) بمقتضى القانون رقم ٢٦ / ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٨ / ٤ / ١٩٧٢ وكان النص قبل التعديل،

تنشأ في وزارة الخارجية لجنة تسمى (لجنة شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي) وتتألف من، وكيل وزارة الخارجية رئيساً، مدير الإدارة المشرف على شئون الموظفين ثلاثة من مديري الإدارات الأخرى الأقدم خدمة في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي، وإذا غاب وكيل الوزارة أو قام مانع به يتولى الرئاسة الوكيل المساعد ويتولى أعمال سكرتارية اللجنة مراقب قسم شئون الموظفين ولا يكون له صوت محدود في المداولات. وتتعقد اللجنة بحضور الرئيس أو من ينوب عنه وأغلبية الأعضاء الآخرين وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس. وتتولى هذه اللجنة الاختصاصات المخولة للجنة شئون الموظفين طبقاً لقانون الوظائف العامة المدنية وذلك بالنسبة إلى موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي كما تتولى الاختصاصات الأخرى المخولة لها طبقاً لهذا القانون.

مديري الإدارات، وفي حال غياب وكيل الوزارة يتولى الرئاسة من ينوب عنه بموجب المادة الخامسة من هذا القانون. ويتولى أعمال السكرتارية اللجنة مراقب قسم شئون الموظفين ولا يكون له صوت معادود في المداولات.

وتنعقد اللجنة بحضور الرئيس أو من ينوب عنه وأغلبية الأعضاء الآخرين، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس.

وتتولى هذه اللجنة الاختصاصات المخولة للجنة شئون الموظفين طبقاً لقانون الوظائف العامة المدنية بالنسبة إلى موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

كما تتولى الاختصاصات الأخرى المخولة لها طبقاً لهذا القانون.

الفصل الثاني

التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي

مادة (١٥)

يكون التعيين في وظائف السفراء المفوضين والمندوبين فوق العادة والوزراء المفوضين أو عزلهم منها بمرسوم.

ويكون تعيين رؤساء البعثات من درجة قائم بالأعمال أو قنصل عام أو قنصل أو عزلهم بمرسوم كذلك، ويكون التعيين في سائر الوظائف الدبلوماسية أو القنصلية أو العزل منها بقرار من وزير الخارجية.

* ويكون التعيين في وظيفة ملحق لمدة سنة على سبيل الاختبار فإذا ثبتت صلاحيته للعمل بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي يعتبر مثبتاً في الوظيفة بقرار من وزير الخارجية بعد موافقة لجنة شئون السلكين على أن تسرى بقية الأحكام المتعلقة بفترة التجربة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية على ما لم يرد به نص في هذه المادة.

مادة (١٦)

يشترط فيمن يعين في إحدى وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الشروط الآتية:

* عدلت الفقرة الثالثة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ٨٥/٢/١١ ، والمعمل به من ١٩٨٥/٢/١٧ ، وكان النص قبل التعديل كالآتي،
ويكون التعيين في وظائف ملحق لمدة سنة على سبيل الاختبار، فإذا ثبتت صلاحيته للعمل بالسلكين الدبلوماسي والقنصلي يمنح لقب سكرتير ثالث أو سكرتير قنصلية بقرار من وزير الخارجية بعد موافقة لجنة شئون السلكين.

- (١) أن يكون كويتي الجنسية.
 - (٢) أن يكون متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة.
 - (٣) أن يكون محمود السيرة حسن السمعة ولم يسبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنحة في جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - (٤) ألا يكون قد فصل من الخدمة بحكم قضائي أو بقرار من مجلس التأديب ولم يمض على صدوره ثماني سنوات ميلادية على الأقل.
 - (٥) أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية أو شهادة عالية معترف بها بشرط أن تتفق الدراسة للحصول على أيهما وطبيعة الوظيفة.
 - ولوزير الخارجية أن يستثني من هذا الشرط بناء على توصية لجنة شئون السلكين الدبلوماسي والقنصلي.
 - (٦) ألا يكون متزوجاً بغير عربية منتمية بجنسيتها إلى بلد عربي.
 - (٧) أن تثبت لياقته الصحية للخدمة في البلاد الأجنبية أو بالديوان العام.
- وذلك فيما عدا من يعين في وظائف السفراء أو الوزراء المفوضين، وتحدد شروط اللياقة الصحية بالاتفاق مع ديوان الموظفين ووزارة الصحة العامة.

مادة (١٧)

يجوز تعيين غير الكويتيين من العرب المنتمين إلى بلد عربي في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بصفة مؤقتة طبقاً للأحكام الواردة في هذا القانون وقانون الوظائف العامة المدنية إذا لم يوجد من

يصلح لها من الكويتيين بشرط استيفاء باقي الشروط المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذا القانون وبعد موافقة لجنة شئون السالكين الدبلوماسي والقنصلي.

مادة (١٨) *

يكون التعيين في وظيفة ملحق دبلوماسي أو ملحق قنصلي من بين الناجحين في امتحان مسابقة يحدد تاريخه ومكانه وشروطه ومواده ونسبة النجاح فيه في إعلان ينشر في الجريدة الرسمية ويعين أعضاء اللجنة التي تشرف على الإمتحان بقرار من وزير الخارجية بناء على اقتراح لجنة شئون السالكين. كما يشترط ألا تقل سن المرشح للوظائف المشار إليها عن ثماني عشر سنة ميلادية، ويرتب الناجحون في امتحان المسابقة في قائمة حسب درجة الأسبقية فيه، وإذا تساوى اثنان أو أكثر في الترتيب قدم الأقدم في التخرج فالأكبر سناً، ويكون تعيينهم في الوظائف شاغرة حسب الترتيب الوارد في القائمة بعد اعتمادها من وزير الخارجية، وتبقى القائمة صالحة لمدة سنتين من تاريخ إعلان نتيجة الإمتحان لتعيين المقيدين فيها بشرط أن تتوافر فيهم شروط التعيين المنصوص عليها في المادة (١٦) .

* استبدلت عبارة ملحق أو سكرتير قنصلية بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥ والمعمول به من ١٧/٢/١٩٨٥ .

مادة (١٩)

عند التعيين لأول مرة في إحدى وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي الدائمة أو المؤقتة يمنح الموظف أول مربوط الدرجة المعين بها.

مادة (٢٠) *

يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترقية من الوظيفة التي يشغلها الموظف إلى الوظيفة التي تليها مباشرة حسب الجدول الملحق بهذا القانون.

ويجوز نقل الموظفين المعينين بالحلقة الثانية بكادر الوظائف المدنية بوزارة الخارجية إلى وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي في الدرجات المماثلة لدرجاتهم الأصلية ويحتفظ كل منهم بماهيته الحالية وموعد علاوته الدورية ويشترط فيمن لا يحمل شهادة جامعية أو ما يعادلها ما يلي:-

* عدل نص المادة (٢٠) بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٢ وكان النص قبل التعديل،
يكون التعيين في وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بطريق الترقية من الوظيفة التي يشغلها الموظف إلى الوظيفة التي تليها مباشرة حسب الجدول الملحق بهذا القانون.
ويجوز التعيين مباشرة في نصف الوظائف الشاغرة من غير موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي متى توافرت في المرشح الكفاية لشغل الوظيفة والشروط الأخرى المنصوص عليها في المواد السابقة وبشرط موافقة لجنة شئون السلكين وذلك فيما عدا من يعين رأساً بمرسوم في وظائف السفراء والوزراء المفوضين.
ويجوز نقل الموظفين المعينين حالياً بالحلقة الأولى أو الثانية بكادر الوظائف المدنية بوزارة الخارجية أو الوزارات والمصالح الأخرى إلى وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي في الدرجات المماثلة لدرجاتهم الأصلية بالتطبيق للأحكام السابقة، ويحتفظ كل منها بماهيته الحالية وموعد علاوته الدورية.
واستثناء من تلك الأحكام يجوز تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الخارجية وبعد موافقة لجنة شئون السلكين في الوظيفة الدبلوماسية أو القنصلية المعادلة للدرجة المالية التي تلي درجتهم إذا اقتضى صالح العمل.

١- أن تقرّر لجنة شئون السالكين كفاية المرشح للعمل في السالكين الدبلوماسي والقنصلي.

٢- أن يجتاز امتحان مسابقة تضع شروطه واجراءاته لجنة خاصة معينة بقرار من وزير الخارجية وتوصية لجنة شئون السالكين. واستثناء من تلك الأحكام يجوز تعيين سفراء ووزراء مفوضين من غير موظفي وزارة الخارجية بناء على عرض وزير الخارجية وبعد موافقة مجلس الوزراء.

مادة (٢١)

يحلف أعضاء السالكين الدبلوماسي والقنصلي قبل اشتغالهم بوظائفهم اليمين بالصيغة الآتية:

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً
للدولة الكويت ولأميرها ولقوانينها»
«وأن أؤدي أعمال وظيفتي بالذمة والشرف»
«وأن أحافظ على أسرارها»

ويؤدي السفراء فوق العادة المفوضين والمندوبون فوق العادة والوزراء المفوضون والقناصل العامون والقائمون بالأعمال والقناصل المستشارون عند تعيينهم لأول مرة في وظائفهم، هذه اليمين أمام حضرة صاحب السمو الأمير بحضور وزير الخارجية، ويحلف باقي أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي هذه اليمين عند تعيينهم لأول مرة في الوظيفة

الدبلوماسية أو القنصلية أمام وزير الخارجية.
وعند تعذر الحلف أمام سمو الأمير أو وزير الخارجية تؤدي اليمين
كتابة بصفة مؤقتة ويبعث بها إلى وزارة الخارجية.

الفصل الثالث الأقدمية والترقية والعلاوات

مادة (٢٢)

يعتبر موظفوا السلكين الدبلوماسي والقنصلي المعينون بوظائف
دائمة أو مؤقتة بالديوان العام أو البعثات التمثيلية الدبلوماسية أو
القنصلية أو مكاتب الوفود الدائمة بالخارج وحدة واحدة فيما يتعلق
بتطبيق أحكام هذا القانون.

مادة (٢٣)

يقدم الرئيس المباشر لكل موظف دبلوماسي أو قنصلي (من ملحق إلى
درجة مستشار)، دائم أو مؤقت تقريراً في نهاية شهر يناير من كل عام عن
عمل الموظف وسلوكه خلال العام الميلادي السابق ثم تعرض التقارير على
مدير الإدارة التي يعمل بها الموظف أو على رئيس البعثة الدبلوماسية أو
القنصلية أو مكاتب الوفود الدائمة أو القائم بأعمالها بالنيابة لإبداء
رأيه وملاحظاته على ما جاء في التقرير. ثم تعرض التقارير على لجنة
شئون السلكين لتقدير درجة كفاية الموظف بتقدير ممتاز أو جيد أو
مقبول أو ضعيف.

ويجب على اللجنة أن تفصل في تلك التقارير قبل نهاية شهر مارس من كل عام.

وإذا كان الموظف منتدباً للعمل في وظيفة غير وظيفته الأصلية يعد التقرير السنوي عنه بمعرفة رئيسه المباشر في الجهة المنتدب إليها إذا زادت مدة الندب على ستة شهور وإلا فإن رئيسه المباشر بالجهة المنتدب منها هو الذي يتولى تقديم التقرير السنوي عنه.

ويعلن الموظف الذي يقدم عنه تقرير بتقدير ضعيف بصورة منه. ويجوز له أن يتظلم من هذا التقدير خلال خمسة عشر يوماً من إعلانه. ويعرض التظلم على لجنة شئون السلكين في أول اجتماع لها لاتخاذ قرار فيه على أن يتم الفصل في التظلم خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تقديمه.

مادة (٢٤) *

تجوز الترقية بين موظفي السلكين الدبلوماسي والتقني إلى الدرجة التالية لدرجة كل منهم مباشرة بشرط أن يكون الموظف قد أمضى المدة المقررة للترقية، وعند الترقية يرتب المرقون طبقاً لأقدميتهم في

* عدلت الفقرتان الثالثة والرابعة في المادة (٢٤) بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٢ وكان النص قبل التعديل، وتجوز الترقية بالاختيار للكفاية فيما لا يزيد على ربع الوظائف الشاغرة في كل درجة ابتداء من درجة سكرتير ثان أو نائب قنصل ويشترط أن يكون من وقع عليه الاختيار قد أمضى سنتين على الأقل في درجته وأن يكون كويتي الجنسية وحاصلاً على تقدير ممتاز في التقريرين المقدمين عنه في السنتين الأخيرتين. ويكون الاختيار بين المستوفين لهذه الشروط بالأقدمية فيما بينهم. وعند الترقية يبدأ باستيفاء النسبة المخصصة للأقدمية وفي حساب هذه النسبة تعتبر كل سنة مالية وحدة قائمة بذاتها أما الترقية إلى وظائف السفراء والوزراء المفوضين وبينها فكلها بالاختيار للكفاية. عدلت عبارة سكرتير ثالث الواردة في الفقرة الثالثة بموجب القانون رقم ١٩٨٥/٦ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥ والمعمول به من ١٧/٢/١٩٨٥ .

درجاتهم السابقة وتعرض كشوف الترقيات على لجنة شؤون موظفي
الساكنين من درجة ملحق حتى درجة قائم بأعمال أو المستشار أو القنصل
من الدرجة الأولى للموافقة عليها ولا اعتمادهما من وزير الخارجية.

ولا تجوز ترقية الموظف المقدم عنه تقرير بتقدير ضعيف خلال
السنة التي قدم فيها التقرير وذلك حتى يقدم عنه تقرير بتقدير أعلى
من ذلك، والموظف الذي يقدم عنه تقرير بتقدير مقبول يجوز تخطيه
في الترقية بالأقدمية بشرط أن يكون المرقى بدلاً منه حاصلاً على
تقدير جيد على الأقل.

وتجوز الترقية بالاختيار للكفاية فيما لا يزيد على نصف الوظائف
الشاغرة في كل درجة ابتداءً من درجة ملحق دبلوماسي أو ملحق قنصلي
إلى سكرتير أول ويشترط أن يكون من وقع عليه الاختيار قد أمضى
سنتين على الأقل في درجته وأن يكون كويتي الجنسية وحاصلاً على
تقدير ممتاز في التقريرين المقدمين عنه في السنتين الأخيرتين.

وعند الترقية يبدأ باستيفاء النسبة المخصصة للأقدمية وفي حساب
هذه النسبة تعتبر كل سنة مالية وحدة قائمة بذاتها، أما الترقية إلى
وظائف السفراء والوزراء المفوضين والمستشارين فكلها بالاختيار للكفاية.

مادة (٢٥)

تعتبر الترقية نافذة من تاريخ المرسوم أو القرار الوزاري الصادر بها
ويمنح المرقى أول مربوط الدرجة المالية المرقى إليها أو علاوة من العلاوات
الدورية أيهما أكبر. ولا يجوز الرجوع الترقية على تاريخ المرسوم أو القرار
الوزاري الصادر بها.

الفصل الرابع النقل والتدب والإجازات

مادة (٢٦)

يكون نقل الموظف الدبلوماسي أو القنصلي من الديوان العام إلى إحدى البعثات الدبلوماسية أو القنصلية أو مكاتب الوفود الدائمة بالخارج أو منها إلى الديوان العام بمرسوم بالنسبة إلى السفراء والوزراء المفوضين والقناصل العامين والقائمين بالأعمال والقناصل الأصليين وبقرار من وزير الخارجية بعد موافقة لجنة شئون السلكين بالنسبة لغيرهم.

وينقل إلى الديوان العام موظفو البعثات التمثيلية الدبلوماسية والقنصلية أو مكاتب الوفود الدائمة من درجة ملحق حتى درجة مستشار متى أمضوا في الخارج خمس سنوات متتالية على الأكثر ويجوز مدها بسنة واحدة بموافقة لجنة شئون السلكين، ولا يجوز نقلهم إلى الخارج ثانية إلا بعد مضي مدة لا تقل عن سنتين بالديوان العام.

ويجوز النقل بين الموظفين المعيّنين بالوظائف الدبلوماسية إلى الوظائف القنصلية أو بالعكس في ذات الدرجة المالية المعادلة لدرجته المالية الأصلية في الوظيفة المنقول منها.

مادة (٢٧)

يجوز تدب موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي للعمل في جهة أخرى غير مقر عملهم الأصلي، ويكون تدب السفراء أو الوزراء المفوضين

والقائمين بالأعمال الأصليين بمرسوم.

ويكون نواب سائر موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي بقرار من وزير الخارجية. ويصرف للموظف المنتدب المرتبات المستحقة له لدرجته بالجهة التي بها مقر وظيفته الأصلية أو بالجهة المنتدب للعمل بها أيهما أكثر، ويجوز أن يصرف له عن مدة الندب بدل سفر بواقع الفئة المحددة لدرجته المالية بالبلد المنتدب للعمل بها.

ويجوز بموافقة لجنة شئون السلكين ندب موظفي الوزارات والمصالح الأخرى بالكويت للعمل بإحدى وظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي بالديوان العام أو بالخارج بشرط ألا تزيد مدة الندب على ثلاثة أشهر. وتتحمل ميزانية وزارة الخارجية ما هيأتهم ومرتباتهم المقررة لمثل نظرائهم بالسلك الدبلوماسي أو القنصلي في ذات الدرجة المالية الخاصة بكل منهم.

وفي كل الأحوال لا تزيد مدة الندب على ثلاثة أشهر ينقل بعدها الموظف إلى الجهة المنتدب إليها إذا اقتضى صالح العمل ذلك، ويجوز لوزير الخارجية إصدار قرار بندب أحد موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي بوزارة الخارجية للعمل بإحدى الوزارات والمصالح بالكويت، بشرط موافقة لجنة شئون السلكين ولمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ينقل بعدها الموظف إلى الوزارة أو المصلحة المنتدب للعمل بها إذا روى بقاءه بها وأن يخصم على ميزانيته بما هيته الموظف ومرتباته المقررة له بوزارة الخارجية طيلة مدة الندب.

مادة (٢٧ مكرر) *

يجوز بقرار من وزير الخارجية تكليف موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي القيام بمهام رسمية وتحسب الإخصاصات المستحقة لهم عن تلك المهام بحسب ما ورد في المادة (٤٦) من هذا القانون.

مادة (٢٨) **

يعامل موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق بالإجازات بمقتضى الأحكام الواردة بالمرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والمرسوم الصادر بنظام الخدمة المدنية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما على أن يمنح الموظفون العاملون في الدول صعبة المعيشة بما في ذلك الإداريون مدة (١٥) يوماً إجازة بمرتب كامل إضافة إلى مدة

* أضيفت بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٢ .

** عدلت بالقانون رقم ١٩٨٥/٦ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥ والمعمول به من تاريخ ١٧/٢/١٩٨٥ وكان النص بموجب القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٢ الصادر بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٢ كالآتي :

يعامل موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق بالإجازات بمقتضى الأحكام الواردة بالمرسوم بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية، والمرسوم الصادر بنظام الخدمة المدنية، والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.

واستثناء من الأحكام المقررة في شأن الإجازات تمنح الموظفة المتزوجة بموظف يعمل بوزارة الخارجية أو باحد الذين توفدهم الجهات الحكومية الأخرى للعمل في البعثات التمثيلية إجازة خاصة بنصف مرتب لمرافقة الزوج طيلة مدة عمله بالخارج، ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة على أن تخلى عند عودة الموظفة. وتحسب فترة هذه الإجازة مدة خدمة لها ويلغى كل حكم يتعارض مع هذا الحكم.

وفي كل الأحوال لا تحسب مدة الطريق للإجازة الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين بالخارج ضمن مدة الإجازة المصرح بها لهم بشرط ألا تزيد تلك المدة على المدة اللازمة بأقرب طريق.

وكان النص في الأصل بموجب القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ كالآتي :-

يعامل موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي فيما يتعلق بالإجازات بمقتضى الأحكام الواردة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالوظائف العامة المدنية والقوانين المعدلة له والقرارات الصادرة تنفيذاً له. وفي كل الأحوال لا تحسب مدة الإجازة الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين بالخارج ضمن مدة الإجازة المصرح بها لهم بشرط ألا تزيد تلك المدة عن المدة اللازمة بأقرب طريق.

الإجازة الدورية السنوية.

واستثناء من الأحكام المقررة في شأن الإجازات تمنح الموظفة المتزوجة بموظف يعمل بوزارة الخارجية أو بأحد الذين توفدهم الجهات الحكومية الأخرى للعمل في البعثات التمثيلية أو توفدهم الهيئة العامة للجنوب والخليج العربي من العاملين فيها بالأصالة أو بطريق الندب للعمل في أحد مكاتبها بالخارج، إجازة خاصة بنصف مرتب لمرافقة الزوج طيلة مدة عمله بالخارج، وتحسب فترة هذه الإجازة مدة خدمة لها، ويلغى كل حكم يتعارض مع هذا الحكم.

وفي كل الأحوال لا تحسب مدة الطريق للإجازة الممنوحة للموظفين الدبلوماسيين والقنصليين بالخارج ضمن مدة الإجازة المصرح بها لهم بشرط ألا تزيد تلك المدة عن المدة اللازمة بأقرب طريق.

الفصل الخامس

التأديب

مادة (٢٩)

لوزير الخارجية تنبيه أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي إلى ما يقع منهم مخالفاً لواجباتهم أو مقتضيات وظيفتهم، ويكون التنبيه شفاهة أو كتابة وإذا تكررت المخالفات أقيمت الدعوة التأديبية وكذلك الشأن إذا وقع من الموظف ما يخل بشرف الوظيفة. ولا يجوز توقيع عقوبة على الموظف إلا بعد إجراء تحقيق كتابي معه تسمع فيه أقواله ويحقق دفاعه، ويتولى التحقيق فيما ينسب إلى

موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي رئيسيهم المباشر أو من يندب به وزير الخارجية أو وكيل الوزارة من أعضاء السلكين لإجراء التحقيق المطلوب. وإذا اقتضى الأمر إحالة التحقيق إلى مجلس التأديب المختص يصدر وزير الخارجية قراراً بتشكيل المجلس ويرفع الدعوى التأديبية على الموظف ويتضمن القرار بيان التهم المنسوبة إلى الموظف ويجب إبلاغه بالقرار ويتاريخ الجلسة المحددة لإحاكمته قبل التاريخ المحدد لانعقاد المجلس بثلاثة أسابيع على الأقل.

ولوزير الخارجية وقف الموظف عن عمله احتياطياً إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك بشرط ألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر وتنتهي المدة بانتهاء التحقيق ولا يتجدد أمر وقفه عن العمل بسبب المخالفات نفسها التي تكون موضع التحقيق الأول إلا بناء على أمر مجلس التأديب إذا تقرر إحالة القضية إليه.

ولا يترتب على وقف الموظف عدم صرف ماهيته أو مرتباته ما لم يقرر مجلس التأديب خلاف ذلك.

مادة (٣٠)

لرئيس بعثة التمثيل الدبلوماسي أو القنصلي أو مكاتب الوفود الدائمة بالخارج عند وجود أسباب خطيرة أو موجبة للاستعجال أن يوقف مؤقتاً أي عضو من أعضاء البعثة الدبلوماسية أو القنصلية التابعين له، على أن يخطر وزير الخارجية في الحال بذلك. وللوزير إلغاء الإيقاف أو مدّه مع مراعاة مانص عليه في المادة السابقة.

مادة (٣١)

للعضو المحال إلى المحاكمة التأديبية في جميع الأحوال أن يطلع على التحقيقات التي أجريت عن المخالفات المنسوبة إليه وعلى جميع الأوراق المتعلقة بها وله أن يأخذ صوراً منها وأن يطلب التقارير المقدمة عن كفايته أو أية تقارير أخرى يرى أنها في صالح دفاعه كما له أن يحضر جلسة المحاكمة وأن يدافع عن نفسه كتابة أو شفهياً وأن يوكل محامياً عنه.

وإذا لم يحضر العضو المحال إلى المحاكمة التأديبية في الميعاد المحدد للجلسة، أو لم يوكل عنه محامياً. يجوز السير في إجراءات التحقيق والمحاكمة في غيبته والحكم في الدعوى بعد التحقيق من صحة إعلانه بها. واستقالة العضو المحال إلى المحاكمة التأديبية لا تمنع من استمرار الدعوى التأديبية ضده.

مادة (٣٢)

يكون حكم مجلس التأديب نهائياً ويجب أن يشتمل على الأسباب التي بنى عليها، وأن يوقعه الرئيس وجميع أعضائه وينطق به في جلسة تعقد لهذا الغرض.

مادة (٣٣)

إذا ثبت بعد ذلك أن المخالفات التي كانت منسوبة إلى عضو السلك الدبلوماسي أو القنصلي كانت تنفيذاً لأمر كتابي صادر له من رئيسه المباشر بالرغم من تنبيهه إلى المخالفة، يجوز لوزير الخارجية أو لوكيل

الوزارة أن يأمر بإعادة التحقيق أو بإعادة المحاكمة التأديبية.

مادة (٣٤)

العقوبات التي يجوز توقيعها على موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي هي:-

(١) الانذار، ولا يجوز توقيع أكثر من ثلاث مرات خلال اثني عشر شهراً.

(٢) الخصم من المرتب لمدة لا تزيد على (١٥) يوماً في المرة الواحدة، ولا يجوز توقيع أكثر من مرتين خلال اثني عشر شهراً.

(٣) الوقف عن العمل مع الحرمان من الماهية والمرتبات الأخرى لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.

(٤) تأجيل ميعاد استحقاق العلاوة الدورية لمدة ستة أشهر.

(٥) الحرمان من العلاوة.

(٦) خفض المرتب.

(٧) خفض المرتب والوظيفة معاً.

(٨) العزل من الوظيفة. مع حفظ الحق في معاش التقاعد أو المكافأة أو مع الحرمان منها كلية أو من جزء منها.

ويجوز لوزير الخارجية أو لوكيل الوزارة بعد التحقيق في المخالفات المنسوبة إلى الموظف توقيع إحدى العقوبات الأوليين على موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي من درجة ملحق إلى درجة مستشار ويكون القرار في ذلك مسبياً.

ولا يجوز توقيع إحدى العقوبات الأخرى إلا بقرار من مجلس التأديب.

مادة (٣٥)

إذا كانت المخالفة منسوبة إلى أحد السفراء أو الوزراء الموضفين أو القائمين بالأعمال الأصليين يشكل مجلس التأديب على الوجه الآتي:

رئيساً	(١) وزير العدل
	(٢) رئيس محكمة الاستئناف العليا
	(٣) رئيس ديوان الموظفين
أعضاء	(٤) النائب العام
	(٥) السفير، وكيل للوزارة
	(٦) مدير الإدارة السياسية
	(٧) مدير إحدى الإدارات الأخرى

مادة (٣٦)

يكون تأديب باقي موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي من اختصاص مجلس تأديب يشكل في وزارة الخارجية على الوجه الآتي:-

رئيساً	(١) مندوب فوق العادة وزير مقوض
	(٢) أحد رؤساء النيابة
أعضاء	(٣) مندوب عن ديوان الموظفين

مادة (٣٧)

لا يكون انعقاد أي من المجلسين صحيحاً إلا إذا حضره جميع الأعضاء

وإذا كان أحد، هم غائباً أو قام به مانع حل محله من يقوم بعمله وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الأصوات، وللمجلس عقد الجلسات بصفة سرية إذا اقتضت المصلحة العليا ذلك. وللمجلس التأديب من تلقاء نفسه أو بناء على طلب العضو المحال إلى المحاكمة، أن يأمر باستيفاء التحقيق وأن يعهد به إلى أحد أعضاء المجلس ويكون أداء الشهادة أمام المجلس بعد حلف اليمين، وتسري على الشهود الأحكام الخاصة بمن يؤدون الشهادة أمام المحاكم.

مادة (٣٨)

يتحدد الاختصاص لمجلس التأديب تبعاً لدرجة الموظف وقت رفع الدعوى التأديبية، وإذا تعدد الموظفون المسؤولون عن المخالفة أو المخالفات المرتبطة ببعضها، وكانوا خاضعين بحسب درجاتهم لمجلس تأديبية مختلفة كان المجلس المختص بمحاكمة أعلى هؤلاء الموظفين درجة هو المختص بمحاكمتهم جميعاً.

مادة (٣٩)

تسري الأحكام الخاصة بوقف الترقية للموظف الدبلوماسي والقنصلي الذي توقع عليه إحدى العقوبات التأديبية بالتطبيق لأحكام المواد من ١٣٣ إلى ١٣٧ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠م الخاص بالوظائف العامة المدنية وتعديلاته.

الفصل السادس انتهاء الخدمة

مادة (٤٠)

يعتبر مستقياً من وظيفته من يتزوج من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي بغير عربية منتمية بجنسيتها إلى بلد عربي. وتنتهي الخدمة من تاريخ عقد الزواج ولا يسقط حق الموظف في المعاش أو المكافأة في هذه الحالة.

مادة (٤١)

تسرى على موظفي السلكين الدبلوماسي والقنصلي الأحكام الخاصة بانتهاء الخدمة المنصوص عليها في القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص بالوظائف العامة المدنية والقوانين المعدلة له والقرارات الصادرة تنفيذها له.

مادة (٤٢)

إذا توفي أحد أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي أثناء تأدية وظيفته في الخارج أو توفي وهو في إجازة في الخارج في غير مقر عمله الأصلي، يصرف لزوجته أو إلى ورثته الشرعيين مبلغ يعادل مجموع ما كان يصرف له من ماهيته ومرتببات لمدة ستة شهور، وتنتقل رفاته إلى الكويت إذا رغبت في ذلك أرملته أو ورثته وتتكفل الحكومة بنفقات التحنيط ونقل الرفات إلى الجهة التي تدفن فيها بالكويت وتكون نفقات سفر أفراد عائلته الذين يعملون معه أو يقيمون معه بالخارج إلى الكويت على نفقة الدولة.

وإذا توفي أحد أفراد عائلة عضو السلك الدبلوماسي أو القنصلي الذين يعملون ويقيمون معه في الخارج، تتكفل الحكومة بإنفقات التحنيط ونقل الرفات إلى الجهة التي تدفن فيها بالكويت.

الفصل السابع أحكام عامة

مادة (٤٣)

فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون يكون لرئيس البعثة الدبلوماسية أو القنصلية في دائرة عمله الاختصاصات المخولة لوكيل الوزارة طبقاً للقوانين واللوائح.

مادة (٤٤)

لا يجوز لموظف السلك الدبلوماسي أو القنصلي أن يفضي بأية معلومات عن عمله ويظل التزامه بالكتمان قائماً حتى بعد انتهاء خدمته.

مادة (٤٥)

يمنح موظفو السلك الدبلوماسي والقنصلي بالديوان العام والبعثات التمثيلية في الخارج بدل تمثيل حسب مقتضيات كل وظيفة وتحدد فئات البدل بلائحة تصدر بمرسوم. وتنظم اللائحة كذلك ما يستحقه موظفو السلك الدبلوماسي والقنصلي والموظفون الإداريون والكتابيون

والستخدمون بالبعثات التمثيلية بالخارج من علاوة اجتماعية وبدل
الناية ومصاريف تعليم وعلاج وانتقال وبدل سفر ومرتب نقل وغيرها
وقواعد صرف كل منها.

مادة (٤٥) مكرر *

تحدد الدول صعوبة المعيشة بقرار من وزير الخارجية بناء على توصية
لجنة شئون السلكين.

مادة (٤٦) **

يكون سكن رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية وما يلزم من مياه
وانارة على نفقة الدولة. وتخصص لهم سيارة وسائق على حساب الدولة،
وينظم تفصيل ذلك في اللائحة المشار إليها في المادة السابقة.
وفيما عدا الموظفين المحليين، يكون سكن الموظفين العاملين في مقار
البعثات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج وما يلزم من مياه وانارة على
نفقة الدولة.
واستثناء من ذلك يجوز لوزير الخارجية منح بدل سكن وفقاً للفتات
المبينه في اللائحة المشار إليها في المادة (٤٥) .

* أضيفت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥ والمعمل به من ١٧/٢/١٩٨٥ .
** ألغيت الفقرة الثانية واستعوض عنها بالفقرتين المشار إليهما بموجب القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٦ الصادر
في ٣٠ رجب ١٣٩٦ هـ الموافق ١٩٧٦/٧/٢٧ وكان النص قبل التعديل،
وفيما عدا هؤلاء يستحق موظفو السلكين الدبلوماسي والقنصلي بدل السكن وبدل السيارة المقرر لنظرائهم
في الديوان العام بالتطبيق لقانون الوظائف العامة حسب درجة كل منهم.

مادة (٤٧) *

فيما عدا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون تسرى على موظفي
السلكين الدبلوماسي والقنصلي أحكام القانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٠ الخاص
بالموظائف العامة المدنية والقوانين المعدلة له والراسيم والقرارات
الصادرة تنفيذاً له.

مادة (٤٨)

يكون الملحقون الفنيون خاضعين لأشراف رئيس البعثة التمثيلية في
دائرة اختصاصها فيما يتعلق بصلاحياتهم بالهيئات المحلية وعليهم أن
يطلعوه على تقاريرهم قبل إرسالها إلى الوزارة التي يتبعونها والتي لها
حق التوجيه والاتصال المباشر بهؤلاء الملحقين الفنيين. وتتحمل الوزارات
والمصالح التابع لها مكاتب الملحقين الفنيين بالبعثات التمثيلية بالخارج
جميع نفقات تلك المكاتب وماهيات ومرتبات موظفيها ومستخدميه.

* ألغيت الفقرة الثانية من المادة ٤٧ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بالقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٨٢ الصادر
بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٣ المنشور بالجريدة الرسمية العدد (١٤٧١) بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٣ وهي -،

«واستثناء من أحكام المادة (٩٥) من قانون الوظائف العامة المدنية المشار إليه تمنح الموظفة المتزوجة بموظف
يعمل بوزارة الخارجية أو بأحد الذين توفدهم الوزارات الأخرى للعمل في البعثات التمثيلية إجازة خاصة
بغير مرتب لمرافقة الزوج طيلة مدة عمله بالخارج ويجوز شغل الوظيفة بالتعيين بصفة مؤقتة على أن تخلص
عند عودة الموظفة».

وأضيفت الفقرة الثانية إلى نص المادة (٤٧) بموجب المرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٦ ذو
الحجة ١٣٩٦ هـ الموافق ١٢/٧/١٩٧٦ وعمل به من تاريخ نشره كما تضمن هذا المرسوم مادة ثانية نصها
كالآتي -،

تعاد للخدمة بالدرجة والمرتب الذي كانت عليه وقت ترك الخدمة من أهت خدمتها من زوجات هؤلاء
الموظفين إذا كان إنهاء الخدمة بسبب استنفادها لمدة الإجازة الخاصة لمرافقة الزوج قبل نفاذ هذا القانون
على أن تقدم الموظفة طلباً إلى العمل خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون.

مادة (٤٨) مكرر *

يعامل الموظفون الفنيون والملحقون الموفدون للعمل بالبعثات بالخارج معاملة نظرائهم من أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي في نفس البعثة وتطبق عليهم اللائحة المالية لموظفي وزارة الخارجية والقرارات المنضدة لها، ويصدر قرار من مجلس الخدمة المدنية بمعادلة هذه الوظائف بوظائف السلكين الدبلوماسي والقنصلي.

مادة (٤٩)

على وزير الخارجية ووزير المالية والاقتصاد تنفيذ هذا القانون ويعمل به من يوم نشره في الجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت

عبدالله السالم الصباح

صدر في: ٦ ربيع أول ١٣٨٢ هـ

الموافق: ٦ أغسطس ١٩٦٢ م

نشر بالجريدة الرسمية العدد ٣٨٩ الصادر بتاريخ ١٢ ربيع الأول ١٣٨٢ هـ

الموافق ١٢ أغسطس ١٩٦٢ م.

* أضيفت بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥ المعمول به من ١٧/٢/١٩٨٥ .

جدول الوظائف والمرتبات الشهرية
لأعضاء الساكنين الدبلوماسي والقنصلي*

الوظيفة	المرتب الشهري		العلاوة الدورية		المدة اللازمة كحد أدنى للبقاء في الوظيفة
	أول مربوط	آخر مربوط	قيمتها	عددتها	
سفير فوق العادة مفوض	٨٤٠	٩٤٠	٢٠	٥	-
مندوب فوق العادة وزير مفوض أو قنصل عام	٧٠٠	٨٠٠	٢٠	٥	-
قائم بالأعمال أو مستشار أو قنصل من الدرجة الأولى	٥٥٠	٦٦٢	١٦	٧	-
سكرتير أول أو قنصل من الدرجة الثانية	٤٨٠	٥٥٠	١٤	٥	سنتان
سكرتير ثان أو نائب قنصل	٤١٠	٤٨٠	١٤	٥	سنتان
سكرتير ثالث أو سكرتير قنصلية	٣٥٠	٤١٠	١٢	٥	سنتان
ملحق دبلوماسي أو ملحق قنصلي	٣١٠	٣٤٦	١٢	٣	سنتان

* جدول الوظائف والمرتبات الصادر بالمرسوم الأميري في ١٩٨٥/١٢/٩ والعمول به من ١٧ فبراير ١٩٨٥

مذكرة ايضاحية

لشروع قانون بتعديل بعض احكام القانون
رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢ بنظام السالكين الدبلوماسي والقنصلي

المذكرة الايضاحية الخاصة بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٥
بتعديل بعض احكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٦٢
بنظام السالكين الدبلوماسي والقنصلي والصادر
بتاريخ ٢١ جمادي الاولى ١٤٠٥ هـ الموافق ١١ فبراير ١٩٨٥ م

نظرا لوضع الكويت في الاسرة الدولية لما اكتسبته من مكانة دولية مرموقة وحيازتها على ثقة الاسرة الدولية لقيامها بدور بارز في المجال الدولي فان الدولة تعمل دائما على دعم جهاز السالكين الدبلوماسي والقنصلي باعتباره العماد في هذا المجال لذلك تحرص الدولة على تشجيع ابنائها على العمل فيه وتوفير الاستقرار الاجتماعي والمعيشي والنفسي لهم حتى يتفرغوا لاداء هذا العمل على الوجه الأكمل. وتحقيقا لذلك فقد روي تعديل احكام القانون القائم لتحقيق هذه الاهداف فتضمنت المادة الاولى من المشروع اعادة صياغة المادة الرابعة منه بحيث ادرجت وظيفة ملحق دبلوماسي أو قنصلي في فقرة مستقلة باعتبارها ادنى درجات التعيين في وظائف السالكين الدبلوماسي والقنصلي كما قضت بأن تحديد مرتبات هذه الوظائف وعلاواتها ومدد الترقية لها يكون بمرسوم اعمالا للمادة ٣٩ من القانون رقم ١٥/١٩٧٩

بشأن الخدمة المدنية.

وتضمنت المادة الثانية من المشروع تعديل الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من القانون القائم بحيث يكون التعيين في وظيفة ملحق لمدة سنة على سبيل الاختبار فإذا ثبتت صلاحيته للعمل بالسلك الدبلوماسي والقنصلي يعتبر مثبتاً في الوظيفة بقرار من وزير الخارجية بعد موافقة لجنة شئون السلك على أن تسرى بقية الأحكام المتعلقة بفترة التجربة المنصوص عليها في نظام الخدمة المدنية على ما لم يرد به نص في هذه المادة.

أما المادة الثالثة من المشروع فتضمنت استبدال عبارة ملحق دبلوماسي أو ملحق قنصلي بدلاً من عبارة ملحق أو سكرتير قنصلية الواردة بصدر المادة ١٨ من القانون القائم وعبارة سكرتير ثالث الواردة بالفقرة الثالثة من المادة ٢٤ منه وذلك ليتمشى مع ترتيب الوظائف بالسلك الدبلوماسي والقنصلي الواردة بالمادة الرابعة بعد تعديلها.

وتناولت المادة الرابعة من المشروع إضافة حكم مستحدث للفقرة الأولى من المادة ٢٨ من القانون القائم مؤداه استحقاق الموظفون العاملون في الدولة صعبة المعيشة بما في ذلك الإداريون مدة ١٥ يوماً اجازة بمرتب كامل إضافة إلى مدة الاجازة الدورية السنوية. (١)

وتضمنت المادة الخامسة من المشروع إضافة مادتين جديدتين إلى القانون القائم أحدهما برقم ٤٥ مكرر تتضمن تخويل وزير الخارجية تحديد الدول صعبة المعيشة بقرار منه وثانيهما برقم ٤٨ مكرر تتضمن معاملة الموظفين الفنيين الموفودين للعمل بالبعثات بالخارج معاملة

(١) أضاف مجلس الأمة عند مناقشة مشروع الحكومة تعديلاً للفقرة الثانية من المادة (٢٨) على الوجه الوارد بالنص.